السياسات الزراعية

مفهوم السياسة الزراعية

السياسة الزراعية ما هي إلا أسلوب يختاره المجتمع ممثلاً بقيادته السياسية لتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وأية سياسة زراعية تتكوّن من شقين : الأول مجموعة الأهداف والثاني مجموعة الوسائل التي تمكّن من تحقيق هذه الأهداف ، وتتحدد الأهداف وفق عوامل كثيرة منها ما يرتبط بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي قطعه المجتمع ، ومنها ما يرتبط بأولوية المسائل التي يفترض حلها. أما الوسائل فيتوقف تحديدها بناءً على طبيعة وخصائص النظام السياسي القائم الذي يختارها وفقاً لاعتبارات التنمية والدفاع وتبعاً للمعتقدات والمبادئ السائدة، والغاية النهائية لمجموعة الأهداف هي تحقيق أعلى مستوى ممكن من رفاهية المجتمع دون النظر إلى المصلحة الفردية إذا اقتضى الأمر ذلك .

تُعد السياسة الزراعية الموجّه الأول للإنتاج الزراعي والسلوك الاستهلاكي للمجتمع، ولا بد أن تتوافر لها المتطلبات الضرورية التي تجعل منها سياسة قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وبغض النظر عما يجب أن تتميز به من حيث المركزية والشمولية والإلزامية التنفيذ من قبل الجهات المنفذة فإن نجاحها يتوقّف على توافر البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة التي تفسح المجال للقيادة السياسية بأن ترسم سياسة زراعية عملية تنطلق من الواقع أكثر مما تنطلق من التوقّع والتخمين الذي ترتفع فيه نسبة الخطأ عادةً، لذلك يجب توفير جهاز فني من ذوي الكفاءات والمؤهلات العالية القادرة على صياغة وتحويل التوجّهات والتوصيات السياسية إلى خطط هادفة وموجّهة .

متطلبات السياسة الزراعية

1- أن تكون صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني رائدها الصالح العام ، وأن يكون لها منهج علمي تشرف على تطبيقه .

2- أن تكون أهدافها أو غاياتها تتمثل في أماني ورغبات غالبية أفراد المجتمع .

3- أن تتوفر الوسائل لتحقيق الأهداف التي توضع بأقل كلفة وجهد .

4- أن تؤخذ بعين الاعتبار الظروف المحليّة والدولية التي تعترض التطبيق عند اختيار الوسائل والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف ، كذلك حاجة الأجيال القادمة من الموارد المتاحة .

المكونات العامة للسياسات الزراعية

1- سياسة الاستثمار الزراعي

تعمل مثل هذه السياسة على تشجيع الاستثمار في مجالات التنمية الزراعية التي تساعد على زيادة الإنتاجية والاستقرار في الإنتاج الزراعي، والتقليل من الواردات وتحسين الميزان التجاري، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، كذلك زيادة الاستثمار في الزراعة يؤدي إلى إقامة مشاريع إنتاجية جديدة وهذا يؤمن فرص عمل جديدة لأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وتنمية قدراتهم، وبالتالي تنمية الطاقات الإنتاجية والبشرية في الزراعة وغيرها من القطاعات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم .

2- سياسة التمويل الزراعي

إن مكونات التمويل في السياسات الزراعية يجب أن تراعي التوازن باتجاه برامج التكثيف الزراعي التي غالباً ما تكون قروض متوسطة وقصيرة الأجل، وبرامج استصلاح الأراضي وصيانة التربة والري والصرف التي تكون غالباً من خلال القروض طويلة الأجل، كما ينبغي على سياسات التمويل أن تراعي تشجيع إعطاء القروض لصغار المزارعين والمنتجين مع التسهيلات في شروطها وإجراءاتها.

3- سياسة الأسعار

تهدف السياسات السعرية إلى تحقيق الأهداف الآتية :

أ – رفع مستويات دخول العاملين في القطاع الزراعي بهدف تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي .

ب- الحد من تقلبات أسعار السلع الزراعية والعمل على استقرارها .

ج- خدمة خطط التنمية المقررة .

د- حماية المستهلك وتأمين احتياجاته الاستهلاكية .

4- سياسة الدعم الزراعي

يمكن للسياسات الزراعية أن تتوجه بتقديم الدعم للأنشطة الزراعية في إطار ما تقرره الدولة من دعم للقطاع الزراعي الذي يتم في أمرين :

أ- مكافآت مباشرة للمنتجين نتيجة التزامهم بتوجهات السياسة الزراعية فيما يتعلق بالإنتاج واستخدام الموارد الطبيعية .

ب- دعم مباشر للمنتجين الذين لا تتيح لهم قدراتهم الإنتاجية الحصول على الحد الأدنى للدخل للإيفاء بالتزاماتهم المعيشية .

5- سياسات البحث العلمي الزراعي وتطوير الإرشاد والتعليم

إن السياسة الزراعية الموجهة لإحداث تنمية مستدامة تعتمد على الاهتمام بتطوير البحث العلمي الزراعي، كما تلعب دوراً في إيجاد الحلول العملية القابلة للتطبيق بغية زيادة الإنتاج والإنتاجية مع المحافظة على التوازن الطبيعي، وعليه فإن مكوّن البحث العلمي في السياسة الزراعية يجب أن يتضمن الارتقاء بمستوى تأهيل الباحثين وتحفيزهم، وتوفير الإمكانات والوسائل المادية، كما ينبغي وضع الخطط البحثية لحل المشاكل الواقعية، وتفعيل دور الإرشاد الزراعي في التواصل مع البحث العلمي وتأهيل المرشدين الزراعيين والوحدات الإرشادية .

6- السياسة الزراعية في مجال تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية

تعمل هذه السياسة على تشجيع وتطوير عمليات التصنيع والتسويق ، ففي مجال التصنيع يجب أن يتم وفق المواصفات العالمية ، والعمل على تشجيع الاستثمار في هذا المجال، كذلك تطوير الصناعات الريفية وتوفير المواد الأولية الملائمة للصناعة، أما في مجال التسويق فيجب الاعتماد على أنظمة معينة لتوزيع المنتجات الزراعية، وتتضمن دور الحكومة ومؤسساتها في تنظيم مكونات العرض في السوق، وتأمين البنية الأساسية للتسويق كالطرق والصوامع والمخازن والموانئ ووسائل النقل، إضافة يجب أن تسعى السياسة التسويقية إلى تحديد المناطق المثلى لزراعة المحاصيل التصديرية، وتحديد نظام معلومات، وتحديد الجهة الحكومية اللازمة للإشراف على التصدير.

تخطيط السياسات الزراعية

يمر التخطيط للسياسات الزراعية بثلاث مراحل على النحو الآتي :

المرحلة الأولى : مرحلة التعريف بالمشكلة وصياغة الهدف

تبدأ هذه المرحلة بأسلوب الحوار في المجتمعات الزراعية المحلية انطلاقاً من مبدأ المشاركة الشعبية التي تمثل ركناً مهماً في عملية التنمية المستمرة ، وذلك لأجل تحديد رؤية المنتجين في المجتمعات المحلية الزراعية والاستفادة من خبراتهم العملية، وهذا يساعد في تحديد أولويات العمل ورصد الإمكانات اللازمة لتحديد المشكلات وصياغة الأهداف التي تتماشى مع رؤية المجتمع المحلي مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف العامة للدولة .

المرحلة الثانية : مرحلة تقييم أثر السياسات في عملية التنمية

يعد التقييم الاقتصادي والاجتماعي لأثر السياسات منهجاً علمياً وتطبيقياً يهدف إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات الزراعية وبرامج التنمية، وقد أصبح تقييم أثر السياسات أداة مهمة توفر المعلومات الاقتصادية والاجتماعية لمتخذي القرارات وصانعي السياسات وواضعي الخطط وعموماً تمر مراحل تقييم السياسات بعدة خطوات على النحو الآتي:

أ- جمع البيانات وتوصيفها

يتم جمع البيانات والمعلومات وتوصيفها بالبيئة الطبيعية والجغرافية والتربة والمناخ والمياه، ومن ثم البيئة الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتركيب المجتمع، واستخدامات الأراضي ونظام الحيازة والعمالة وتوزيع الدخل والثروة والسلع والخدمات والصحة العامة، وأخيراً توصيف للنظم التشريعية والقانونية السائدة

ب- التنبؤ وتحديد آثار السياسة المحتملة على المنطقة

بناءً على المعلومات والبيانات التي جمعها وتوصيفها يتم التنبؤ وتحديد آثار السياسة الجديدة المحتملة ويمكن الاعتماد على بعض النماذج الرياضية .

ج- تحديد بدائل السياسات

تقود التنبؤات لآثار السياسات المتوقعة على خطط التنمية الزراعية إلى إيجاد بدائل تنعكس في التخطيط والتنظيم واختيار التقانات الملائمة وأساليب التنفيذ والتمويل وتكاليف العمالة والمتطلبات المؤسسية والتدريبية .

المرحلة الثالثة : التنفيذ والرصد والتقييم

يبدأ التنفيذ عند اتخاذ القرار بالنسبة للبديل المناسب حسب التخطيط الاقتصادي للسياسة الزراعية المقترح ويتم وضع خطة للرصد والمتابعة خلال فترات التنفيذ، وتمثل المعلومات الناتجة عن عملية الرصد والمتابعة أساساً جيداً لتقييم كل الإجراءات المتخذة للوصول إلى نتائج أفضل لتطبيق السياسة الزراعية.

دورة صياغة السياسات الزراعية وتنفيذها

وتضم دورة صياغة السياسات وتنفيذها عادةً الخطوات الآتية :

أ- وضع أهداف السياسات .

ب- اختيار الإجراءات والأدوات لتنفيذ السياسات

ج- تحديد دور الجهات المعنية .

د- تنفيذ إجراءات السياسات .

أولاً - وضع أهداف السياسات الزراعية

كل ما نسعى لتحقيقه يسمى هدفاً ، فالأهداف الزراعية هي الأهداف التي تتصل بالنشاط الزراعي للمجتمع التي تسعى الدولة لتحقيقها عبر خططها وبرامجها التنموية الزراعية ، وهذه الأهداف غالباً ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي ولتحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي ، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوّة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه .

وتُعدّ مرحلة تحديد الأهداف والاتفاق عليها من أولى المهام عند وضع السياسة الزراعية لأنها ترسم آفاق تطوّر القطاع الزراعي، ولكن من الذي يقوم باختيار هذه الأهداف ؟

يرى بعض الاقتصاديين أن الحكومة هي المسؤول الأول عن تحديد أهداف السياسات الاقتصادية ومن ضمنها السياسة الزراعية ، ثم يأتي دور الفنيين والمختصين في تحديد هذه الأهداف بصورتها النهائية ، وهناك بعض الاقتصاديين الذين يعتقدون بأن اختيار أهداف السياسة الزراعية – وإن كان يعود بشكل مبدئي إلى الحكومة – يتوقّف في النهاية على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتاحة فالحكومة تحدد فقط الأهداف العامّة (التوجّهات) على ضوء المبادئ والمعتقدات السياسية التي تؤمن بها ، ويأتي بعد ذلك دور الفنيين والمختصين في تحديد هذه الأهداف تحديداً علمياً دقيقاً .

وهكذا فإن تحديد الأهداف يتم في إطار الطموحات التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها ممثلاً بقيادته السياسية من ناحية وفي إطار الحالة الاقتصادية من ناحية أخرى ، وبتفاعل هذين العنصرين تتم صياغة الأهداف، وبالطبع لا تكفي الرغبة وحدها في طرح أهداف طموحة وإنما يجب طرح مثل هذه الأهداف على ضوء الإمكانات المتاحة ، وفي حال عدم التمكّن من تحقيق جميع الأهداف يفضّل التخلّي عن الهدف الأقل أولوية بالنسبة للمجتمع ، وبمعنى أدقّ التركيز على الأهداف الأساسية التي تتوافر أدوات تحقيقها، ويمكن الحكم على صلاحية الهدف أو عدمه بملاحظة النقاط الآتية :

1- مطابقة الهدف مع نوعية الإنتاج والتوزيع الذي يؤدي إلى الوصول إلى أفضل مستوى من الرفاهية العامة .

2- تكملة فعاليات الأهداف الأخرى التي وضعت لتحقيق أفضل مستوى من الرفاهية العامة .

3- عدم تعارض الهدف الجديد مع السياسة الأصلية السليمة التي وضعت لصالح البلد .

ثانياً – اختيار إجراءات وأدوات تنفيذ السياسات

من الناحية التحليلية فإنه من المفيد التمييز بين الإجراءات التنظيمية والإجراءات التشغيلية فالإجراءات التنظيمية هي مجموعة من الشروط التي تعمل بموجبها المؤسسات والمنظمات والأفراد (القوانين حول الضرائب – رسوم الاستيراد والتصدير – الدعم ...)، أما الإجراءات التشغيلية فتشير إلى جميع الأهداف المخططة والمنفذة بدرجة معينة من التدخل الحكومي في الاقتصاد والمجتمع، وتضم تلك التدخلات (البرامج – المشاريع – الفعاليات) عادةً الأموال الحكومية كذلك الموارد التنظيمية والبشرية.

ويُقصد بأدوات تنفيذ السياسة الزراعية تلك الإجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق الأهداف التي تتضمنها السياسة الزراعية، وتختلف هذه الأدوات باختلاف النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي السائد

وتختلف من مرحلة إلى أخرى تبعاً لمراحل التطور الاقتصادي الذي اجتازته البلاد ، وقد تنجز الأداة الواحدة أكثر من هدف ، لكن الأكثر شيوعاً هو أن أدوات عديدة تعمل بطرائق مختلفة على مجموعة معينة من أهداف السياسة الزراعية، وعند اختيار الوسائل يجب ملاحظة ما يلي :

1- علاقة الوسيلة بالهدف ودرجة تأثيرها في تحقيقه .

2- مرونتها وملاءمتها للأحوال والظروف المحيطة .

3- تأثيرها على منهج السياسات الأخرى .

4- مقارنة تكاليفها بالعوائد المأمول الحصول عليها .

5- سهولة إدارتها والسيطرة عليها .

ثالثاً – تحديد دور الجهات المعنية

تضم الجهات المعنية ضمن دورة السياسات جميع المؤسسات والمنظمات والمجموعات والأفراد المعنيين بالسياسات، وفيما يتعلق بدور الجهات المعنية بتنفيذ السياسات يجب التمييز بين ما يلي :

– وظائف الإشراف والمتابعة والقرار حول تعديلات السياسات عندما يكون ذلك ضرورياً، فهذا هو الدور الجوهري لصانعي السياسات .

– البدء بتنفيذ وتنسيق إجراءات السياسات، وهذا يشكل العمل الجوهري للجهات الحكومية المعنية .

– تنفيذ إجراءات السياسات وعادةً ما تشترك فئات مختلفة من المعنيين في هذا الأمر :

أ- قد يعهد إلى الوزارات المعنية أو الجهات الحكومية نفسها بالتنفيذ بما في ذلك مديرياتها وأقسامها ووحداتها الخاصة .

ب- يتم تنفيذ إجراءات السياسات من خلال الجهات أو المؤسسات غير الحكومية بناءً على الاتفاق مع الجهات الحكومية المعنية .

ج – التنفيذ من خلال شركات القطاع الخاص بناءً على عقود مع الجهات الحكومية المعنية .

د- التنفيذ من خلال المجتمع أو المجموعات الممولة ذاتياً أو مجموعات المستفيدين .

رابعاً – تنفيذ إجراءات السياسات

بعد تحديد أهداف السياسات وإجراءاتها ودور الجهات المعنية يمكن البدء بعملية التنفيذ، وعادةً ما يتم تنفيذ مجموعة إجراءات السياسات المختلفة بشكل متتابع بناءً على المتطلبات التي يجب أن يتم تحقيقها والعمل التمهيدي اللازم مثل :

- وضع قوانين وقواعد جديدة .
- تجميع الأموال المطلوبة .
- تطوير إمكانيات التنفيذ عند الحاجة .
- تحديد شركاء التنفيذ وإعداد الاتفاقيات والعقود
- تأسيس الهياكل التنظيمية والإدارية الجديدة عند الحاجة .

تحليل السياسات الزراعية

تحليل السياسة هو العمل الفني والاقتصادي الذي يأخذ بعين الاعتبار أدوات السياسة البديلة وتقديرها ومقارنتها في ضوء الفوائد الصافية، وفي مرحلة متقدمة تقييم تأثير اختيار السياسة واستنتاج الدروس المستقبلية من خلال تطبيقها، هذه هي مهمة محللي السياسة الذين ليسوا بالضرورة هم المسؤولون عن تطبيقها، بل هي مسؤولية صانعي السياسة، ومع ذلك فإن دور محللي السياسة دور مهم جداً في إرشاد صانعي السياسة لاتخاذ القرارات .

يتطلب تحليل السياسة فهم ظروف القطاع الذي تستهدفه السياسة، وأيضاً فهم الظروف العامة للاقتصاد ككل، والمعرفة الجيدة بالعملية الطبيعية والتكنولوجية التي تتضمنها العملية الإنتاجية، فهي تمثل ميزة مهمة تساعد على تقدير الآثار المادية للتدخلات الحكومية وللسياسة النقدية .

المراجع

1- عبد العزيز علي محمود، حمصي أيهم أحمد (2014) – الاقتصاد الزراعي . كلية الزراعة، منشورات جامعة دمشق، 323 صفحة .

2- الفتيح محمد سعيد، عبد اللطيف عبد الغني (1998) – الاقتصاد الزراعي . كلية الزراعة، منشورات جامعة حلب، 301 صفحة .

3 - الناصر ، ناصر عبيد (2004) – إشكالية الأمن الغذائي العربي (النموذج السوري للاكتفاء الذاتي) ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، 192 صفحة .